جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد . الطارف

كليّة العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

للسنة الثالثة ليسانس

السداسي الخامس

مقياس :الحوكمة واخلاقيات المهنة

السنة الجامعية : 2021 –2022

أستاذ المقياس : د.حربي سميرة

وحدة التعليم الاستكشافية:

المادة :الحوكمة وأخلاقيات المهنة (اجبارية)

الرصيد: 02 المعامل :1

المحـــاضرة الرابعة

الأطراف الفاعلة في الحكم الرشيد

تطرقنا خلال المحاضرة السابقة لعرض و تحليل جملة من التعاريف التي تناولت مصطلح الحكم الرشيد، وحاولنا تبيان أهم العناصر و المكونات التي يتضمنها، وقصد الإحاطة أكثر بمضمون الحكم الرشيد، و مكوناته و كذا الغاية منه و أهميته على الصعيد السياسي و الاقتصادي، و الاجتماعي للمجتمع،

و الجدير بالإشارة في السياق نفسه، أن نوضح الأطراف الفاعلة في الحكم الرشيد لكي نتمكن من تبيان مبادئ و قواعد الحكم الرشيد .

من الصعب أن يتحقق الحكم الرشيد دون وجود تكامل بين مؤسسات تشكل قاعدة له، و مما لاشك فيه أيضا أن أي مجتمع يتكون من مؤسسات رسمية تتمثل أساس في ما يسمى بالدولة، و أخرى غير رسمية أو ما يطلق عليها باسم مؤسسات المجتمع المدني، و مؤسسات اقتصادية، و يستند في هذا إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد في جل المجتمعات فإن المؤسسات الاقتصادية تتمثل في مؤسسات القطاع الخاص، ومنه فإن الأطراف الفاعلة في الحكم الرشيد هي: الدولة، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص.

و سنحاول توضيح هذه الأطراف الفاعلة على النحو الآتي:

أ . **الدولة:** هناك تباين في تحديد تعريف الدولة، وهما راجع لاختلاف التصورات و التخصصات العلمية التي حاولت أن تقدم تعريفا دقيقا للدولة، فمن بين هذه التعاريف نورد مايلي:

. عرفها الفقيه الفرنسي' كاريه دي ملبير Carré Malberg' بأنها:" مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين و لها من التنظيم ما يجعل الجماعة في مواجهة الأفرد سلطة عليا آمرة و قاهرة."

. عرفها ' بلنتشليBluntschli ' بأنها:" جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة و اخرى محكومة."

. يعرف ' بونارد Bonnard' الدولة بأنها:" وحدة قانونية دائمة تضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد و تباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة و عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها."

. ويعرفها 'عبد الحميد متولي' بأنها:" عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل قانون أمة تقطن أرضا معينة و الذي بيده السلطة العامة."

يمكننا أن نستخلص مما تقدم من تعريفات الدولة، على اختلافها و تباينها، الأركان الأساسية للدولة وهي:

. جماعة بشرية(شعب)؛

. إقليم (أرض، أو جغرافيا بها حدود معلومة)؛

. هيئة حاكمة ذات سلطة على الجماعة.

الدولة هي الإطار الرسمي الذي يحكم الجماعة (الشعب)، و هي من تضع السياسات العامة في مختلف المجالات و توزع الموارد بعدالة و تكون قادرة على تنظيم المجتمع في شتى ميادينه و تسهر على حماية أفراده و مؤسساته، و تؤدي به إلى الاستقرار و التطور، من خلال السلطة التي تملكها و المؤسسات التي تضعها لتمثيلها محليا، فالدولة هي التي تعنى باحتياجات المجتمع المختلفة و تعمل على تحقيقها و تقدم مشاريع لتنمية المجتمع في ظل احترام القوانين والتشريعات التي وافق عليها الشعب، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الدولة هي السلطة العليا للمجتمع، ومن هنا تكمن أهميتها كقاعدة أساسية في الحكم الرشيد، بل أن الحكم الرشيد جاء لينظم و الدولة و يجعل من تسييرها لمختلف شؤون المجتمع بطريقة عقلانية و منصفة خدمة للمصلحة العامة.

للدولة دور أساسي في تنظيم مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، والسياسية، تنظيم تهدف من خلال للحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته، خاصة في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم. على هذا الأساس أن طريقة تسيير الدولة لمختلف شؤون المجتمع هي محدد أساسي في مدى نجاح أو فشل تطبيق قواعد الحكم الرشيد، أي بمعنى أن الدولة وما تتضمنه من طبيعة الخيار السياسي والاقتصادي الذي تنتهجه، وكذا طريقة تسييرها لمؤسسات المجتمع هي محدد أساسي في مدى نجاح تطبيق الحكم الرشيد أو فشله.

ب . **القطاع الخاص:** أصبح يشكل القطاع الخاص بمختلف مؤسساته أحد الآليات التي تعتمدها المجتمعات في تنظيم و تسيير شؤونها المختلفة، خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها، ولعل تناول القطاع الخاص في هذا السياق يقودنا لتعريفه لكي نتمكن من كشف أهميته و دوره بالنسبة للحكم الرشيد.

. يعرف القطاع الخاص بأنه:"القطاع المملوك للخواص، وتتولى آليات السوق توجيهه، ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. "

. **يعرف بأنه** :مجموع المنظمات والجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة ،و تتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه."

ـ القطاع الخاص هو:" مجموعة من المؤسسات مهما كان نوعها (إنتاجية أو خدماتية) وحجمها (كبيرة ،متوسطة ،صغيرة) تعود ملكيتها لأشخاص (شخص واحد أو عدة أشخاص كالشركات المساهمة) يكون مؤشر النجاح فيها تحقيق أقصى ربح ممكن."

. يعرف كذلك القطاع الخاص بأنه مجموعة المؤسسات التي" يمتلكها فرد، أسرة أو جماعة محدودة الأشخاص يتعارفون فيما بينهم ،وهذه الأخيرة تعرف بالمؤسسات الخاصة ."

تتفق جل التعريفات على أن القطاع الخاص هو مجموعة من المؤسسات مهما كان نوعها أو حجمها تعود ملكيتها لأشخاص وتنظم وفق آليات السوق دون تدخل الدولة، وتكون الغاية الأساسية هي تحقيق أكبر ربح ممكن.

أصبح القطاع الخاص بمختلف مؤسساته سواء صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، وعلى اختلاف تنوع نشاطاته بين النشاط الخدماتي او الإنتاجي، يشكل أحد أهم أطراف المعادلة المنظمة للمجتمع، فمن منطلق أن النظام الاقتصادي المنتهج في جل دول العالم هو اقتصاد السوق، الذي يجعل من القطاع الخاص أحد أهم آلياته، بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي فهو يشغل نسبة معتبرة من اليد العاملة و يخلق قيمة مضافة للاقتصاد، لهذا فهو يشكل أحد قواعد الحكم الرشيد.

إن اعتماد الحكم الرشيد على القطاع الخاص هو في الحقيقة تعبير عن الأهمية الاقتصادية و المالية، والاجتماعية التي ينطوي عليها القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، ومنه أصبح . القطاع الخاص . أحد أطراف المعادلة التي يعمل في ظلها الحكم الرشيد، ولعل هذا ما يبرر طرح مفاده تدخل المال في السياسة، حيث نلاحظ أن جل رؤوساء العالم يستندون إلى القطاع الخاص لتمويل حملاتهم الانتخابية أو حتى أن يكونوا هم أصحاب مؤسسات و أطراف مشاركة في مؤسسات كبرى(رئيس وزراء إيطاليا السابق، الرئيس الأمريكي، ...).

إن هدف القطاع الخاص في ظل الحكم الرشيد هو العمل على إضفاء طابع المشاركة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تنويع المداخيل،وزيادة الانتاج، وتقديم خدمات تنافسية لأفراد المجتمع، وتحسين الوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال تقليص معدلات البطالة...إلخ، أي بمعنى مشاركته في المشاريع التنموية المختلفة، مما يساعد على تحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع.

ج . **المجتمع المدني** : كثيرا ما يتداول أسماء لجمعيات و منظمات، أو تنظيمات عمالية و طلابية، تعمل في إطار اجتماعي، تملك قاعدة شعبية من أعضاء و منخرطين بها، ولها تأثير في المجتمع المحلي أو في إقليم معين، أي أنها تملك قوة تأثير في المجتمع، وهذا ما يطلق عليه باسم مؤسسات المجتمع المدني، ففي هذا السياق سنتطرق لأهم التعاريف التي تناولت هذا المصطلح، و تبيان الأهمية التي تنطوي عليها في الحكم الرشيد.

تناوله الباحث 'العياشي عنصر' في مقاله الموسوم ب ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر انموذجا ، يؤكد على أن مفهوم المجتمع المدني جاء نتيجة للتحولات والتطورات التي شهدها العالم مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، مشيرا إلى أن مفهوم المجتمع المدني" كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية تغيرا وتطور في معناه ودلالاته... حيث حدده' توماس هوبز' الفيلسوف الإنجليزي بشكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة على النحو التالي: أما المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة القائمة على التعاقد. أما مواطنه الفيلسوف 'جون لوك' جاء بعده فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتميزه عن الدولة، المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها."

المجتمع المدني بأنه: " مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية."

كما يعرف بأنه:" يتمثل في كل أشكال التضامن المنظم بين مجموعة من الناس ينتمون بإرادتهم الحرة إلى جمعية أو مؤسسة يربط أفرادها رباط طوعي، حيث أن العلاقات الاجتماعية فيها

قائمة على الإرادة الحرة، لا على رابطة الدم مثل: الأسرة أو القبيلة، ويكون الترابط والتضامن فيها قائما على الوعي وتبادل الاحتياجات والمواقف."

يشير هذا التعريف إلى الجانب الاجتماعي للمجتمع المدني والعلاقات القائمة فيه، حيث يقوم على طوعية هذه العلاقات بوعي ووفق مصالح مشتركة.

جاء تعريف المجتمع المدني أيضا في ندوة المجتمع المدني الذي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 م " يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية."

من خلال عرض بعض التعاريف حول المجتمع المدني يمكن استخلاص مايلي: أن المجمتع المدني هو:

- فعل إرادي حر طوعي، يتكون بالإرادة الحرة، فهو يختلف عن الأسرة والقبيلة أو العشيرة، وتشير فكرة الطوعية هنا إلى حرية الفرد في الدخول الى إحدى تشكيلات المجتمع المدني وفقا لإرادته واحتياجاته وأهدافه؛

- تنظيم جماعي، بمعى أنه يتشكل من تنظيمات، كل تنظيم فيها يضم مجموعة من الأعضاء، ينشطون وفق تنظيم وضعوه هم وفق غاياتهم وحاجاتهم المشتركة؛

- يتضمن جانب أخلاقي وسلوكي، بمعنى أنه ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات و الآخرين، وتكون فكرة الإلتزام بما اتفق عليه في التنظيم هي المحدد الأساسي في نشاط أعضائه، في ظل ممارسة تشاركية وديمقراطية، ففي هذا الإطار، هناك من الباحثين من يرى أن: "رغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بالفعل، لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة، بما يدعم قيم التحول الديمقراطي

الحقيقي، وهي قيم المحاسبة والمساءلة، فضلا عن قيامها بدورها الأساسي في تربية المواطنين وتدريبهم، وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية."

إن فكرة المشاركة هي صميم عمل مؤسسات المجتمع المدني، فالنشاط الذي يقوم به أعضاء جمعية ما هي إلا تعبير بطريقة معينة عن جملة الأفكار والتصورات المشتركة بين أعضائها، والتي يريدون تحقيقها، ومنه فالمشاركة هي الركيزة الأساسية للمضمون نشاط المجتمع المدني، بالإضافة إلى أن هذه المشاركة قد تؤدي إلى بلوغ مستوى معين من القرار السياسي والتأثير فيه، ومنه يمكن لبعض منظمات المجتمع المدني دخول المعترك السياسي مثل الأحزاب السياسية. من هذا المنطلق تتجلى أهمية المجتمع المدني بالنسبة للحكم الرشيد، فالمجتمع المدني يتيح المجال للمشاركة لمن يرغب في ذلك على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات غير رسمية لها من النشاطات في مختلف المجالات ما يسمح لها بتعبئة أفراد المجتمع حولها،و هو ما يجعل من هذه المؤسسات فضاءا للمشاركة في الانشغالات و البحث عن سبل لإيجاد حلول لبعض القضايا التي يعيشها أفراد المجتمع وهذا في شتى الميادين.

فمن هنا تبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني كطرف فاعل في الحكم الرشيد أين يمكن لهذا الأخير الاعتماد على هذه المؤسسات قصد تجسيد مبدأ المشاركة المجتمعية في مختلف القرارات و التوجهات التي تسعى الدولة لتحقيقها.

يقوم المجتمع المدني بدور أساسي في المجتمع سواء من خلال نشاطاته أو من خلال تواصله مع أفراد المجتمع من خلال المكاتب المحلية، الأمر الذي يسمح بنقل مختلف القضايا و المشكلات التي يعاني منها المواطن، كما يعتبر قوة تأثير على السلطة السياسية بحكم القاعدة الشعبية التي يحتويها.

عموما يمكن القول أن الحكم الرشيد لا يمكنه أن يتجسد في غياب الفواعل التي تساهم في تحقيقه لغايته، هذه الأطراف او الفواعل تختلف من مجتمع إلى آخر سواء من حيث التنظيم او علاقتها بالسلطة السياسية (الدولة)، فالمجتمع المدني أو القطاع الخاص في أوروبا له تاريخ و تقاليد و له من التأثير ما يجعل السلطة السياسية في هذه المجتمعات لا يمكنها أن تتجاهل أو تستغني عن موقف كل من المجتمع المدني و القطاع الخاص في صياغة السياسات العامة

للمجتمع، أما بالنسبة للمجتمعات النامية و منها الجزائر فإن القطاع الخاص لا زال في مرحلة متأخرة من الدور الذي يمكن أن يلعبه بحكم حداثته نسبيا ، ونفس الأمر يتعلق بالمجتمع المدني الذي لا زال بعيدا عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، و لا يملك الامكانيات المادية إلا من خلال تمويل الدولة، و خاضع لسلطة الدولة بطريقة غير مباشرة، أي فاقد لاستقلاليته التي تؤهله للمشارك كطرف فاعل في الحكم الرشيد.

2. مبدأ الفصل بين السلطات و أهميته في الحكم الرشيد:

تشير الأبحاث التاريخية إلى أنّ المفكر 'مونتيسكيو' هو أول من اهتم بوضعِ القواعد الأولى لهذا المبدأ السياسي، حيث عمل على صياغة كافة الأفكار المرتبطة بهذا المبدأ في كتابه بعنوان 'روح القوانين،' والذي ساهم في التأثير على النظام السياسي والشعبي في فرنسا. اعتمد 'مونتيسكيو' على دراسة الوضع السياسي القائم في أوروبا في القرن الثامن عشر، والذي تأسّس على فكرة السلطة المطلقة، والتي تتحكم بكافة القرارات، والقواعد المطبقة، والمفروضة ضمن النطاق الجغرافي للدولة، وتم تهميش دور العديد من الهيئات الإدارية، والتنفيذية في الدولة، ومع زيادة الوعي الفكري السياسي صار من الضروري استخدام مجموعةٍ من المبادئ السياسية التي تساهم في النهوض بالدولة، ومن أهمها مبدأ الفصل بين السلطات.

كما جاءت أفكار الفيلسوف السويسري 'جان جاك روسو' تعزّز من دور هذا المبدأ في الفصل بين السلطات السياسية داخل الدولة، فرأى أنه من الضروري أن يكون للشعب دور في اتخاذ القرارات عن طريق وجود قواعد تساهم في تنظيم عمل السلطات التنفيذية، والتشريعية ويتم ربطها مع آراء الشعب بالاعتماد على استخدام الوسائل التي تساعد في ذلك، مثل: الاستفتاءات الشعبية، و التصويت، وغيرها من الوسائل الأخرى.

في العصر الحديث في القرن العشرين صارت أغلب دول العالم تهتم بفكرة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات كجزء من أجزاء نظامها السياسي العام، والذي ساهم في تطبيق فكرة المجتمع المدني القائم على دور الشعب في التأثير بالقرارات التي يتم اقتراحها من أجل تنفيذها، وحرصت العديد من الدول في العالم على حفظ هذا الحق في نظامها الدستوري العام.

فالفصل بين السلطات هو مبدأ حكومي في الأنظمة الديمقراطية، وبحسبه يتم تقسيم صلاحيات النظام إلى سلطات منفصلة تفحص، توازن وتقيد بعضها البعض. وبحسب هذا المبدأ فإن سلطة الدولة تنقسم إلى فروع منفصلة: **السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية.**

من هذا المنطلق تتجلى أهمية مبدأ فصل السلطات في إقامة الحكم الرشيد، فاستقلالية السلطات و عدم تدخل القرار السياسي في شوؤن سلطة معينة يضفي طابع المصداقية في ممارسة السلطة المعينة لمهامها و صلاحياتها، هذا من جهة و من جهة أخرى إن مبدأفصل السلطات لا يعني تماما أن كل سلطة تعمل لوحدها و خارج الإطار المنظم لها بل من الضروري وجود تنسيق و توازن بين السلطات.إن الفصل بين السلطات يساهم في بناء دولة مؤسسات تقوم بواجباتها وفقا للتشريع المنظم لها و للدستور الذي وافق عليه أفراد المجتمع، كما أن هذا الفصل يعزز الديمقراطية و شرعية السلطة مما ينتج عنه علاقة تكاملية بين مختلف السلطات و هذه غاية الحكم الرشيد.

"إن توطين أسس الحكم الراشد كثقافة إدارية وآلية سياسية وقانونية لعمل النظام السياسي من خلال عملية الانتقال الديمقراطي وضمان شفافية النظام الانتخابي واستقلالية العدالة والقضاء وتفعيل دور المؤسسات الرقابية واستقلالية المجتمع المدني وفعالية الأحزاب السياسية كقوة اقتراح ومراقبة، وتفعيل حرية الصحافة والإعلام في كشف الحقائق ونقد المسؤولين وسياساتهم، يعتبر ضرورية وجودية وحتمية عصرية لفعالية الأنظمة السياسية في عصر العولمة وما أفرزته من تنافسية وانكشافية إعلامية للمجتمعات، ويستوجب ذلك تأسيس مناخ سياسي وقانوني وثقافي وأخلاقي واجتماعي ملائم لإحلال مبادئ الحكم الراشد."

بالإضافة إلى هذا فإن " الفصل التام للسلطة القضائية وسيادتها وعلويّتها على باقي السلطات والمؤسسات والأشخاص،لأنها تمثل الحصانة من أي انحراف للنظام السياسي أو للمسؤولين، وهي صمام أمان واستمرارية الدولة، وتتحقق استقلالية وعلوية السلطة القضائية من خلال إبعاد أي شبهة للتداخل بين السلطة التنفيذية والقضائية فيما يتعلق بصلاحيات التعيين."

3. مبدأ استقلالية وسائل الإعلام:

بما أن الصحافة تسعى إلى تعزيز حق الجمهور في المعرفة، وتمكينه من تحديد الموقف الذي يناسبه من بين زوايا التغطية الصحفية، مع الحرص على عدم إحداث انتهاكات جسيمة قد تلحق بالأفراد أو المجتمع، وفي ظل التطور الهائل الذي تشهده تكنولوجيا الاتصال الحديثة، أصبح الإعلام بمختلف أنواعه يشكل منطلق لتوجيه الرأي العام ونقل المعلومات وتبادلها، بل أصبح يشكل سلطة تأثير في المجتمع، في مقابل هذا يعتبر مفهوم الحكم الرشيد بأنه قدرة المجتمع على ضمان سيادة القانون، وحرية التعبير، والحكومة المنفتحة والمسؤولة. وفي المقابل، وبشكل أوسع فإن حرية التعبير تعتبر ركنا أساسيا في الحكم الرشيد، لأن هذا الحق يمكّن أكبر عدد من المواطنين من المساهمة في ورصد وتطبيق القرارات العامة حول التنمية. وأكدت الأعداد المتزايدة من الناس الذين لديهم إمكانية الوصول الى المنابر الإعلامية على أهمية حرية الصحافة في تعزيز الحكم الرشيد. وكما أشارت إحدى الدراسات: "لا تتعارض حرية الصحافة مع الحكم الرشيد. فهما يدعمان بعضهما البعض وفي الوقت نفسه تعزز تنمية البلد الاقتصادية والبشرية".

إن وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية على جميع المنابر تعتبر مهمّة لتسهيل الحكم الرشيد والشفافية. وفي الإطار الأوسع لوسائل الإعلام، لا تزال تعتبر وسائل الإعلام قنوات مركزية لعمليات التقييم العام المستمرة حول أنشطة الحكومة وغيرها من المؤسسات التي لها أثر انمائي. إن الصحافة هي عملية تقديم معلومات وآراء إلى الساحة العامة. فهي توفر منبراً لمناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالتنمية مثل: البيئة، العلوم، القضايا الاقتصادية، الشباب، السلام، الفقر والمشاركة. يمكن للحكم الرشيد أن يترسخ فقط عندما يكون الصحفيون أحراراً في رصد سياسات وإجراءات المجتمع والتحقيق فيها ونقدها.

الشفافية هي مسألة مهمة في الحكم ولها علاقة كبيرة بدور وسائل الإعلام. ويؤدي غياب الشفافية في النهاية الى الفساد والذي يعتبر بدوره من أصعب القضايا التي يتعين على الدول أن تواجهها في عملية التنمية. التحقيقات و البرامج الصحفية المستقلة هي حليف للحكومة المنفتحة وبالتالي فهي تعزز من فعالية ومن ثم شرعية عمليات التنمية. ومن المهم أيضاً أن

نلاحظ أن الدراسات قد أوضحت أن معدلات الفساد العالية ترتبط في أكثر الأحيان بانخفاض مستوى حرية الصحافة.

إن المجتمع الذي يضمن الوصول الى الوثائق العامة وعمليات صنع القرار العامة قادر على كشف تضارب المصالح وعلى تمكين المواطنين بمعلومات عن مختلف القضايا التي يعيشها المجتمع. ويدعم هذا بشكل كبير قانون قوي يتناول 'الحق في المعلومات' والذي يمكّن المواطنين بما في ذلك وسائل الإعلام من سهولة الوصول الى المعلومات في المجال العام بسرعة وحرية. إن قوانين حرية المعلومات تتزايد في جميع أنحاء العالم ، ولكن تطبيقها على واقع المجتمعات النامية لا يزال يشهد صعوبات خاصة عند تدخل السلطة في توجيه الإعلام و حرمان المواطن من حق الحصول على المعلومة. و الجدير بالإشارة في هذا السياق إلى المبادئ الأخلاقية التي تحكم سلوك الصحفيين والمؤسسة الإعلامية، التي تكاد تكون متماثلة حول العالم، وهي تشمل:

.**الدقة** في نقل المعلومة في الخبر والرأي، واللغة المباشر والواضحة، والصورة.

.**المصداقية** في الالتزام بجميع المبادئ المهنية والدقة والموضوعية في مواجهة السلطة بالوقائع ومطالبتها بكشف الحقيقة.

.**الحياد** والتجرد من الانحياز أو تأثير الأفكار المسبقة.

النزاهة والاحترام الاستقلالية وعدم التحيز ركائز مهمة في تقديم المعلومات دون محاباة أو خوف.

.**والموضوعية** الالتزام بالموضوع، والوزن السليم للأدلة والوقائع والفرص المتكافئة للأطراف.

.**مبدأ عدم التمييز**، مراعاته بصفة دائمة لأن الإنسان كونه إنسان يظل هو المحور بغض النظر عن دينه أو لونه أو لغته أو عرقه أو جنسه او رأيه السياسي أو غير السياسي أو أصله الاجتماعي أو وطنه، أو مركز والديه.

.**والتوازن** في تقديم وعرض المحتوى بما يكفل الحق للرأي والرأي المخالف.

الغاية من هذه المبادئ الأخلاقية هي تحقق الصالح العام، الذي لن يحصل إذا انعدمت الحرية اللازمة والكافية لاحترام وتطبيق هذه المبادئ من قبل الصحفيين وأصحاب المؤسسات

الإعلامية في المؤسسة، مع إتاحة حق النقد و الرد ، هذا من جهة و من جهة أخرى، على السلطة السياسية أن تسمح لوسائل الإعلام بممارسة مهامها في إطار استقلاليته و حرية التعبير التي تحترم القواعد و القيم الإنسانية مع إعلام الرأي العام و نقل كل المعلومات التي تخدم المصلحة العامة للمجتمع.

عموما يمكن القول أن هذه أهم مبادئ الحكم الرشيد، و الأكيد أنها تختلف من مجتمع لآخر بحسب مستوى تطبيق هذه المبادئ و كذا على مستوى طبيعة النظام السياسي القائم، غير أن الحكم الرشيد يتحقق في ظل هذه المبادئ و يمكن أن تساهم متغيرات أخرى تتعلق بالمستوى التعليمي في المجتمع (الجانب العلمي)، و المستوى الثقافي، متغيرات تساهم في تكوين الفرد الصالح،و الذي يتفاعل مع هذه المبادئ.